



خلال عامي 2019 و2020.. وتعرضت لها البنوك المحلية أو حسابات عملائها

«المركزي»: 22 بلاغاً بعمليات نصب واحتيال عبر خدمات الدفع الإلكتروني



مصطفى صالح

كشفت بيانات رسمية صادرة عن بنك الكويت المركزي، عن تلقيه 22 بلاغاً خلال عامي 2019 و2020 تتعلق بعمليات نصب واحتيال تعرضت لها حسابات مزاولي نشاط الدفع الإلكتروني بالكويت سواء كانت البنوك المحلية أو حسابات عملائها. وتظهر البيانات التي اطلعت «الانباء» على نسخة منها، أن البنك المركزي لا تتوافر لديه أي بيانات عن عدد عمليات الاحتيال والنصب الخاصة بوكلاء أنظمة الدفع الإلكتروني غير المقيد بسجل مزاولي النشاط ووكلائهم لدى بنك الكويت المركزي، حيث توجه هذه البلاغات من قبل المتضررين إلى القضاء مباشرة.

كما تم عقد العديد من الاجتماعات لدعم تلك الشركات والمساهمة في توفيق أوضاعها بشكل سريع.

أما فيما يخص أسماء الكيانات التي تمت الموافقة على قيدها في سجل مزاولي النشاط ووكلائهم لدى البنك المركزي وعددهم 11 كياناً، فتضم: بنك الكويت الوطني، بنك برقان، بنك الخليج، بيت التمويل الكويتي «بيتك»، بنك بويان، البنك الأهلي الكويتي، البنك الأهلي المتحد، البنك التجاري الكويتي، بنك الكويت الدولي «KIB»، وبنك وربة، وشركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت».

بفضل التعافي من ركود «كورونا» وتسجيل الطلب العالمي تحسناً تدريجياً

«البنك الدولي» يتوقع 56 دولاراً متوسطاً لأسعار النفط خلال 2021

ونوه إلى أن تحسن مستويات استهلاك النفط الخام لا زالت بطيئة بعد انخفاضه بنسبة 9٪ في عام 2020. ومع أن أسعار البنزين والديزل في الغالب قد عادت إلى مستويات ما قبل الجائحة، إلا أن استهلاك وقود الطائرات ما زال ادنى بكثير من المستويات السابقة نظراً لأن تعافي نشاطات السفر الجوي ما زال يسجل وتيرة أبطأ من غيره من النشاطات الأخرى.

وقال الخبير الاقتصادي إن هذا الارتفاع في استهلاك النفط مصحوباً باستمرار ضغط الإنتاج، تمخض عن تراجع مخزونات النفط العالمية، رغم بقائها أعلى من مستويات ما قبل الجائحة، وقد يكون ذلك عائداً في جانب منه إلى نمو كبير في المخزونات الاستراتيجية، موضحاً أن تقديرات ارتفاع نمو الطلب على النفط في الآونة الأخيرة تعكس تحسن التوقعات الاقتصادية الإجراءات الرامية لتعزيز السياسات الاقتصادية والنشطة.

غير أن الانتعاش المتوقع في الطلب يعتمد على النجاح الذي سيتم تحقيقه في سياق الجهود لاحتواء الجائحة وكبح جماح انتشارها، مع الأخذ في الاعتبار أن تجدد حالات التفشي وما قد ينتج عنها من إغلاقا سيؤدي إلى اضعاف الطلب على النفط من جديد وبالتالي انخفاض أسعاره.

محمود عيسى

ذكر تحليل نشره البنك الدولي على موقعه على الإنترنت، أنه بات من المتوقع أن يصل متوسط سعر النفط الخام إلى 56 دولاراً و60 دولاراً للبرميل في عامي 2021 و2022 على التوالي، وذلك بعد أن تعافت أسعار الخام من ركودها خلال الجائحة مستمدة الدعم من قوة الطلب واستمرار القيود على الإنتاج من قبل أوبك وشركائها «أوبك+»، فضلاً عن تسجيل الطلب تحسناً تدريجياً إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا وزيادة إنتاج «أوبك+».

جاء ذلك في تحليل للخبير الاقتصادي بيتر ناغل في مودة نشرها على موقع البنك الدولي وقال فيها إن تعافي الأسعار يعود إلى حد كبير إلى استمرار تقييد الإنتاج من قبل أوبك وشركائها، وفي حين أن المجموعة زادت الإنتاج منذ بداية عام 2021، إلا أن السعودية عوضت ذلك طواعية من خلال تقليص إنتاجها بمقدار مليون برميل إضافية يومياً اعتباراً من فبراير 2021. ولكن الخبير حذر من المخاطر التي قد تعيق هذه النظرة المستقبلية المتفائلة ومنها استمرار تفشي الجائحة، والتخلي عن تطبيق اتفاقية أوبك+، وردود أفعال منتجي النفط الصخري الأمريكي.

لتواصل أرقامها القياسية في رمضان.. وثبتت أن سوق الأسهم هو الوعاء الاستثماري الأكثر جذباً للكويتيين

92,5 مليون دينار سيولة «البورصة».. الأعلى في 2021



(محمد هاشم)

البورصة تواصل نشاطها الجيد خلال العام الحالي وتجذب المزيد من الاستثمارات الكويتية إلى الأسهم

شريف حمدي

يبدو أن سوق الأسهم الكويتي بات الوعاء الاستثماري الأكثر جذباً للمخترمين المستثمرين الكويتيين في الوقت الراهن، وهو ما يتجلى في الزيادة الكبيرة في مستويات السيولة التي يتم ضخها يومياً للبورصة الكويتية، حيث استقطب السوق سيولة بجلسة الأمس بلغت 92,5 مليون دينار، وهي أعلى سيولة يسجلها السوق في 2021، بارتفاع 13٪ مقارنة مع قرابة 82 مليوناً أول من امس، وتعد هذه السيولة الأعلى خلال جلسات رمضان، وتوزعت على السوق الأول بواقع 57,7 مليون دينار، والسوق الرئيسي بواقع 34,8 مليون دينار.

ووفقاً لمصادر استثمارية، فإن بورصة الكويت تشهد هذه الأيام طفرة كبيرة بمستويات التداول، وذلك بالتزامن مع تفعيل العديد من الأدوات الاستثمارية الجديدة بالسوق، بالإضافة إلى تحسن النتائج المالية للشركات والبنوك بالربع الأول من 2021، والتي تعيد للاذهان أرباح ما قبل زمن كورونا، حيث أصبح التنازل هو السمة البارزة للتداولين، خاصة بتوجههم للعديد من الأسهم المتوسطة والصغيرة. وأشارت المصادر إلى تضاريف عدة عوامل تسهم في هذه الطفرة الكبيرة بسوق الأسهم الكويتي، في مقدمتها تاجيل اقتسام القروض ضمن الاجراءات الاحترازية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا،

■ «أجيلي تي» يتصدر الأعلى تداولاً بـ11,4 مليون دينار.. وسعره يتجاوز الدينار

■ 287 مليون دينار مكاسب سوقية جديدة تعزز القيمة فوق مستوى 36 ملياراً

5,6٪/ بكميات تداول 250 مليون سهم من 497 مليوناً أول من امس. واستمر تباين أداء مؤشرات السوق امس لليوم الثاني على التوالي، إذ حقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 1,1٪/ بإضافة 74 نقطة ليصل إلى 6757 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,14٪/ بـ7,2 نقاط ليصل إلى 5215 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,8٪/ بمكاسب 49 نقطة ليصل إلى 6232 نقطة.

متحد والصناعات وهيومون سافت وبيتك من أكثر الأسهم استحوذاً على السيولة. وشهدت القيمة السوقية للبورصة مكاسب امس بقيمة 287 مليون دينار بنسبة 0,8٪/ على وقع استمرار النشاط الإيجابي لكافة مؤشرات السوق في الفترة الحالية، وبلغت القيمة السوقية بنهاية تعاملات امس 36,3 مليار دينار ارتفاعاً من 36,01 ملياراً أول من امس. وارتفعت أحجام التداول امس بنسبة

بورصة الكويت خلال الفترة الحالية. «أجيلي تي» في الصدارة وبالعودة إلى مستويات السيولة بجلسة الأمس، فقد تصدر «أجيلي تي» سهم السوق من حيث الأكثر مديراً وتوجيهها لقنوات استثمارية تدر عوائد أعلى وان كانت تنطوي على مخاطر أعلى، بالإضافة إلى صفة «أجيلي تي» و«DSV» المياريّة تعد من أهم محركات

وهو ما يعني أن هناك سيولة متوافرة لدى شريحة المديين يرغبون في استثمارها بسوق الأسهم. ومن بين العوام الجيدة، انخفاض العوائد على الودائع البنكية، وهو ما يدفع مستثمرين إلى سحب مديراتهم وتوجيهها لقنوات استثمارية تدر عوائد أعلى وان كانت تنطوي على مخاطر أعلى، بالإضافة إلى صفة «أجيلي تي» و«DSV» المياريّة تعد من أهم محركات

1,3 مليون دينار صافي مشتريات الكويتيين بالأسهم الإماراتية خلال أبريل



(محمد هاشم)

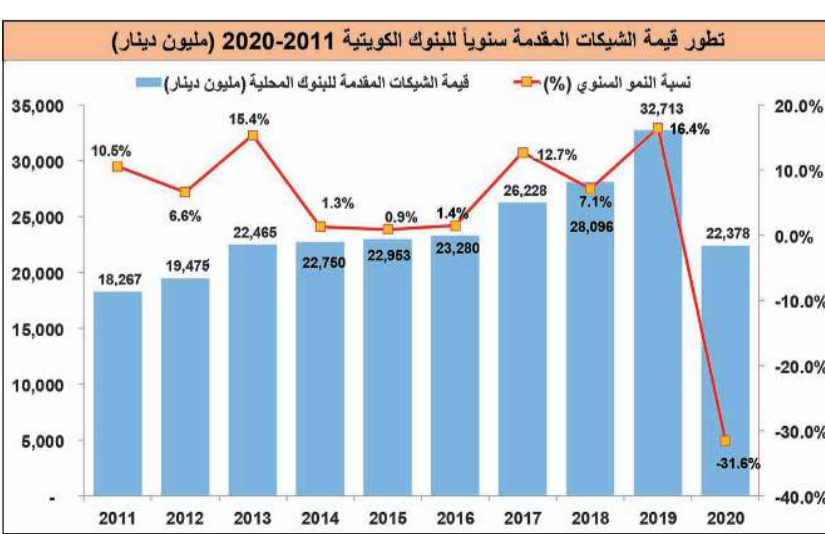
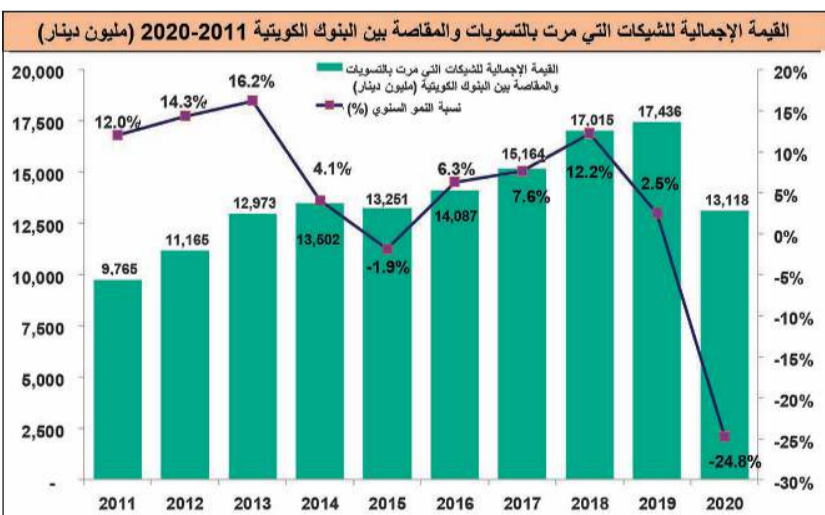
وعمليات بيع بلغت قيمتها 204,5 ملايين درهم (16,78 مليون دينار). وجاءت هذه المشتريات بالتوافق مع أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية الذي ارتفع بنسبة 2,3٪ خلال شهر أبريل ليسجل مستوى 6046,80 نقطة، وهو الأعلى منذ 2005، مقابل 5912,56 نقطة بنهاية مارس الماضي. وخلال شهر أبريل، بلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 881,42 مليار درهم مع نهاية تعاملات الشهر، مقابل نحو 845,46 مليار درهم في نهاية تعاملات شهر مارس الماضي، بمكاسب 35,96 مليار درهم. وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، قام الخليجيون بعمليات شراء بلغت 197,89 مليون درهم (16,24 مليون دينار)، مقابل عمليات بيعية بلغت 200,97 مليون درهم (16,5 مليون دينار)، ليحققوا صافي بيع بلغ 3,08 ملايين درهم (250 ألف دينار).

بلغ صافي قيمة تداولات المستثمرين الكويتيين في سوق أبوظبي للأوراق المالية بالشراء خلال شهر أبريل الماضي بنحو 15,7 مليون درهم (1,3 مليون دينار)، وذلك من خلال عمليات شراء بلغت 49,8 مليون درهم (4,1 مليون دينار)، وعمليات بيع بلغت قيمتها 34,06 مليون درهم (2,8 مليون دينار)، وتتزامن هذه المشتريات مع توافر اللقاحات والتخلص التدريجي من تداعيات جائحة كورونا. وخلال الاربعة أشهر الماضية منذ بداية العام وحتى الآن جاءت صافي مشتريات الكويتيين للأسهم بسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 38,02 مليون درهم (3,1 مليون دينار)، من خلال عمليات شراء بقيمة 242,5 مليون درهم (19,9 مليون دينار).

هبطت بنسبة 25٪ مقارنة بـ2019.. نتيجة تداعيات الجائحة وتوقف الأنشطة الاقتصادية والتجارية

13 مليار دينار الشيكات المقدمة بالكويت خلال عام «كورونا»

■ 137,5 مليار دينار الشيكات المقدمة في 10 سنوات.. عبر 25 مليون عملية مقاصة وتسوية ■ 627 مليون دينار قيمة الشيكات بلا رصيد خلال العقد الماضي.. لعدد 48,5 ألف شيك



الحسابات المصرفية المغلفة بسبب ارتفاع شيكات لعدم وجود رصيد منذ عام 2011 حوالي 6431 حساباً مصرفياً، وذلك نتيجة 19,6 ألف شيك مرجع بسبب عدم وجود رصيد.

شيكات العملاء

أما قيمة الشيكات المقدمة إلى البنوك الكويتية من قبل العملاء، المدفوعة مباشرة من قبل البنك والتي مرت بالمقاصة والتسوية بين البنوك، فقد بلغت في 10 سنوات حوالي 238,6 مليار دينار، وبإجمالي عدد شيكات بلغ 51,24 مليون شيك مصدرة ومقدمة من قبل عملاء البنوك الكويتية، بينما بلغ متوسط قيمة الشيكات للعميلة الواحدة 4657 ديناراً. هذا، وقد وصلت قيمة الشيكات المقدمة من العملاء إلى البنوك الكويتية خلال عام 2019 إلى أعلى مستوياتها في 10 سنوات عند 86 مليون دينار، بالمقارنة بـ 35 مليون دينار لعام 2011، ونحو 56 مليون دينار لعام 2020، وبلغ إجمالي عدد العملاء الذين صدرت عنهم شيكات بلا رصيد في حساباتهم المصرفية خلال 10 سنوات نحو 32,54 ألف عميل. وقد ارتفع عددهم السنوي من 2432 عميلاً لعام 2011، ليبلغ 4679 عميلاً لعام 2018، ثم تعود وتنخفض الأعداد إلى 2664 عميلاً في 2020، كما بلغ إجمالي عدد



مقبولة بالمقارنة بحجم العمليات المصرفية.

الحسابات المغلفة

أما في عام 2018، فقد بلغت قيمة الشيكات المرتجعة لعدم وجود رصيد أعلى مستوياتها في 10 سنوات، ثم تعود وتنخفض إلى 5508 شيكات في 2019، و4017 شيكا في 2020. وبالتالي، بلغ إجمالي عدد الشيكات المرتجعة لعدم وجود رصيد في الحساب خلال العقد الماضي، حوالي 48,5 ألف شيك بلا رصيد قيمتها الإجمالية 627 مليون دينار، أي ما يعادل فقط 0,26٪ من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للبنوك الكويتية خلال تلك الفترة، وهي نسبة

الصحل المالي

بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المقدمة من العملاء إلى البنوك الكويتية، والشيكات التي دفعت من خلال عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك خلال السنوات الـ 10 الماضية (بالفترة من 2011 إلى 2020) نحو 137,5 مليار دينار، وذلك عبر تنفيذ 25 مليون عملية مقاصة وتسوية للشيكات خلال العقد الماضي، بمتوسط 5510 دنانير لكل عملية. وفي رصد لـ «الانباء»، لإجمالي الشيكات المقدمة من العملاء، واستناداً لإحصاءات رسمية صادرة عن بنك الكويت المركزي، يتبين أن قيمة الشيكات التي دفعت ومرت بالتسويات والمقاصة بين البنوك قفزت بنسبة 89٪ خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت من مبلغ 9,8 مليارات دينار في 2011، لتبلغ أعلى مستوياتها على الإطلاق في 2019 عند 17,4 مليار دينار، وبمعدل نمو سنوي مركب 7,5٪.

تداعيات «كورونا»

ومن الملاحظ انخفاض قيمة الشيكات بنسبة 25٪ خلال عام 2020 بالمقارنة بعام 2019، وذلك نتيجة أزمة كورونا والإغلاق الاقتصادي وتداعياتها على النشاط الاقتصادي والتجاري والمصرفي، حيث يدل مسارها

شيكات بدون رصيد

وبالتزامن مع ارتفاع عدد